"النفط: الذهب الأسود أم القاتل غير المرئي"

يوليو ٢٠٢٣ **FDHRD**

إعداد **تحرير**

هدير عبد الرحمن **محمد البدوي**

"النفط: الذهب الأسود أم القاتل غير المرئي"

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

وهي المبادرة التي أطلقتها مؤسسة ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان تتكون من ٥٠٠ من جمعيات ومنظمات تنموية في ٩ محافظات يهدف إلى تعزيز أوضاع حقوق الأنسان في مصر. وتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات

وتوزعت الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المشاركة في المبادرة في ٩ محافظات وهي: "القاهرة، الغربية، البحيرة، الإسكندرية، بنى سويف، سوهاج، الأقصر، قنا وأسوان

صفحة الفيس بوك https://www.facebook.com/profile.php?id=100090569196942

© ALL RIGHTS RESERVED– 2021
FDHRD

المقدمة:

على الرغم من أهمية الوقود الأحفورى عامة والنفط خاصة كمحركات أساسية لكافة أنشطة الحياة مثل النقل والصناعة وحتى الزراعة، هذه الأهمية التى تبرز عند حرص الدول على التأكد من مخزون كافٍ من النفط فى باطن الأرض للأجيال القادمة، إلا أن الأضرار التى تقع على الإنسان نتيجة لاستخدام النفط لا تعد ولا تحصى. والدليل على ذلك هو اتجاه العالم أجمع للبحث عن مصادر أخرى بديلة للنفط تحقق جودة حياة الإنسان والحفاظ على حقوقه من جهة والاطمئنان لوجود مصادر طاقة متجددة غير فانية للأجيال القادمة من جهة أخرى.

وبم أن صناعة النفط والغاز مسئولة بشكل مباشر وغير مباشر عن أكثر من ٤٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في عام ٢٠١٧. وبالتالي، فإن النفط والغاز هما المحرك الرئيسي لتغير المناخ.

وتتمثل الأضرار التى تقع على المواطنين والسكان نتيجة النفط فى كافة مراحل استخراج النفط وتكريره ونقله ثم استخدامه وتتراوح هذه الأضرار من التلوث بكافة أشكاله وأنواعه إلى التهجير والسخرة لاستخراج النفط، بل وتحولت الاضرار للجانب السياسي حيث أدى نمو الثروة النفطية في العديد من البلدان النامية إلى تغذية قدرة الحكومات على الاستثمار في التسلح، المشاركة في تشييد المباني من أجل الهيبة بدلا من المنفعة،

ينطوي استخدام النفط كمصدر للطاقة في الغالب على الاحتراق ، يؤدي حرق المنتجات البترولية إلى انبعاث غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان ومركبات الهيدروفلوروكربون وغيرها الكثير.

وتلوث هذه الغازات البيئة لأنها تمتلك القدرة على امتصاص الأشعة تحت الحمراء المنبعثة من سطح الأرض ، مما يساهم في الاحتباس الحراري. كما يمكن للنفط أيضًا أن يلوث المسطحات المائية ويؤثر بشكل كبير على الحياة البحري ، من العلوم الأساسية أن النفط أقل كثافة من الماء ؛ ومن ثم تطفو على الماء .كما يحتوي على منتجات ثانوية سامة.

لذا في هذا التقرير نناقش العلاقة بين النفط وحقوق الإنسان فى محاولة لفهم أضرار الطرف الأول على الثاني وكيف يمكن للطرف الثانى أن يتخذ الإجراءات الازمة للحد من هذه الأضرار. وبالتالى فمحاور هذا التقرير تنقسم إلى:

- أولاً: ما هو النفط واستخداماته.
- ثانياً: التعريف بأضرار النفط على البيئة وعلى حقوق الإنسان عامة. وسيتم تقسيم ذلك القسم إلى ثلاثة أجزاء بناءاً على مراحل استخراج واستخدام النفط كالتالى:
  - أ. الأثار السلبية عند الحفر لاستخراج النفط وإنتاجه.
  - ب. الآثار السلبية لنقل النفط.
  - ج. الآثار السلبية لاستخدام النفط.
- ثالثاً: التصدى لأضرار النفط.
- رابعاً: كيفية حماية حقوق الإنسان فى ظل وجود النفط.
- خامساً: جهود مصر فى الحد من مخاطر النفط.
- سادساً: الخاتمة.

<u>أولاً: ما هو النفط واستخداماته:</u>

يعد النفط شكل من اشكال الوقود الأحفورى حيث ينقسم الوقود الأحفورى إلى: النفط، الفحم، والغاز الطبيعي. ولماذا نعتبر هذه المصادر الثلاثة للطاقة وقود أحفورى؟ لأنها تشكلت من بقايا النباتات والحيوانات المتحجرة والمدفونة التي عاشت منذ ملايين السنين. بسبب أصولها، يحتوي الوقود الأحفوري على نسبة عالية من الكربون. و يعد النفط مصدر من مصادر الطاقة حيث أنه توفر المنتجات النفطية حوالي ٣٥ في المائة من احتياجات الطاقة في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

الأكاديمية المصرية لحقوق الإنسان والتنمية

ومن الرسم الموضح لاستهلاك النفط عبر التاريخ، سنجد أن العالم يستهلك حوالى ٩٧,١٠٣,٨٧١ برميل يومياً.

وما يعادل ٥ براميل من النفط لكل شخص يومياً.

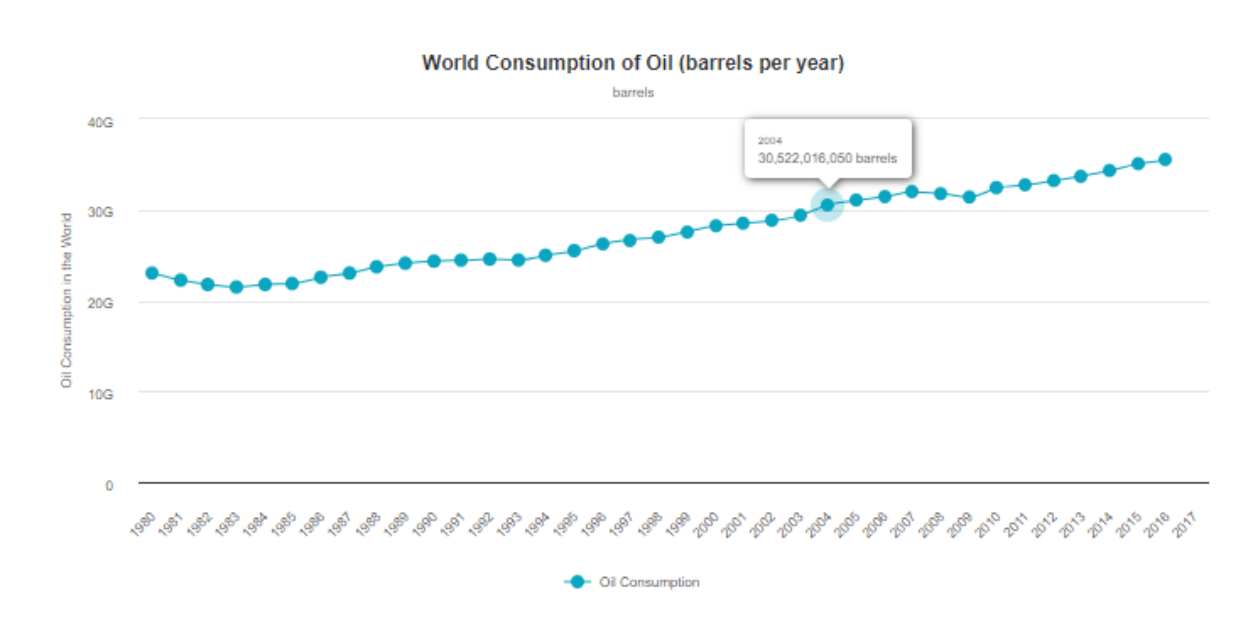

أيضاً أهمية النفط لا تختزل فقط فى كونه أحد أهم مصادر الطاقة، بل هو ايضاً أحد أهم مصادر الدخل لبعض البلدران خاصة البلدان العربية، حيث تحتل السعودية المرتبة الثانية عالمياً كأكثر دولة مصدرة للنفط فى العالم. ويساهم أيضاً النفط بشكل كبير فى إجمالى الناتج المحلى للسعودية، فكشف تقرير الهيئة العامة للإحصاء حول الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الحسابات القومية للربع الرابع من عام ٢٠٢٢، عن أن قطاع النفط والغاز في السعودية دعّم الناتج المحلي بنحو ٤٣٠ مليار دولار خلال العام الماضي.

وكما هو موضح فى الرسم التالى فإن إسهام النفط فى إجمالى الناتج المحلى للدول العربية من الفترة ١٩٩٠ حتى ٢٠٢١ لم يقل عن ١١,٤٠% من إجمالى الناتج المحلى.

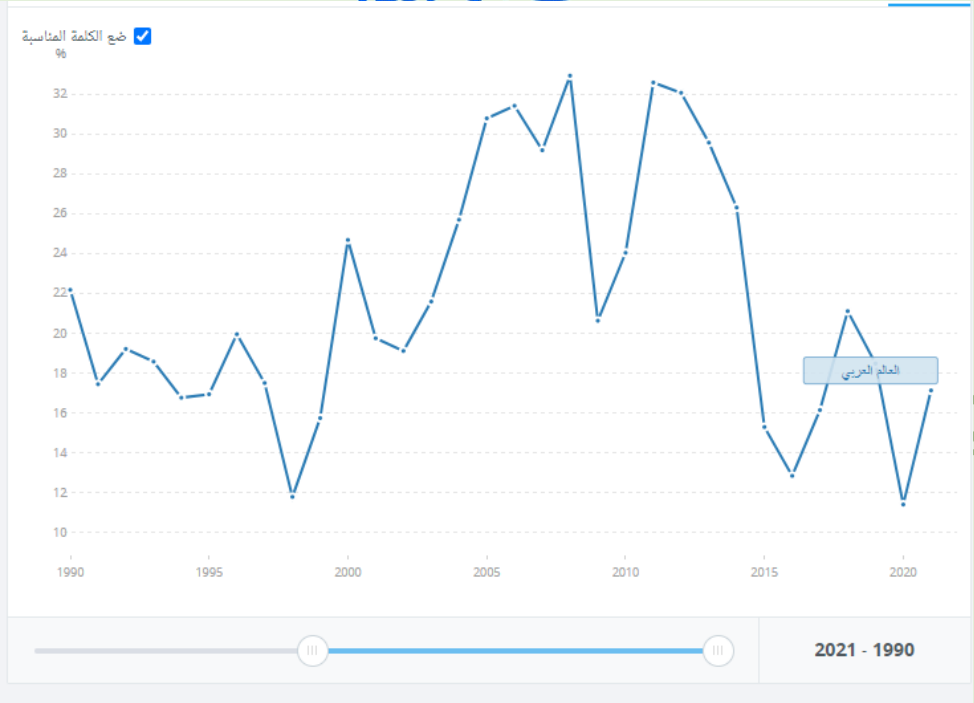

ونجد ابضا تاثير النفط على مسار الحرب الروسية الأوكرانية و رد فعل باقى دول العالم على هذه الحرب بناءاً على تأثرهم الذى كان شديداً بسبب النفط، ولكن ذلك ليس موضوعنا فلن نتطرق للحديث أكثر عن هذه الحرب.

وبعد النظر للدور المهم الذي يلعبه النفط فى حياتنا أجمع، لا يمكن أن نتغافل عن اللآثار السلبية للنفط على البيئة وحقوق الإنسان بالأخص. لذا فإننا سنتناول بعض من هذه اللآثار فى الفقرة المقبلة.

ثانياً: التعريف بأضرار النفط على البيئة وعلى حقوق الإنسان عامة:

يمر النفط بعدة مراحل بدءًا من استخراجه من باطن الأرض وتكريره ونقله عبر البلدان سواء عن طريق الأنابيب أو السفن أو غيرهما ثم استخدامه. وكل مرحلة من هذه المراحل لها آثارها السلبية سواء على البيئة أو على حقوق الإنسان بصفة عامة. وفيما يلى سنستعرض الآثار السلبية عند الحفر لاستخراج النفط وإنتاجه، والآثار السلبية لنقله، ثم الآثار السلبية لاستخدامه.

أ. **الأثار السلبية عند الحفر لاستخراج النفط وإنتاجه:**

بلغ مجموع الانبعاثات من إنتاج النفط والغاز مجتمعة ٥,٢٢٧ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٧. وهذا يعادل حوالي ١٥٪ من إجمالي انبعاثات قطاع الطاقة من الاحتراق. أكثر من نصف الانبعاثات أثناء إنتاج النفط والغاز (٥٧٪) ناتجة عن التنفيس المتعمد عن غاز الميثان والانبعاثات الهاربة التي يمكن الوقاية منها.

وبالنسبة لأضرار استخراج النفط على المخزون العالمي للمياه فإننا سنلاحظ أنها عديدة حيث نجد في إنتاج النفط والغاز التقليدي، هناك حاجة إلى المياه لسائل الحفر لتنظيف وتبريد جزء الحفر، وإخلاء الصخور والرواسب، وتوفير الضغط لمنع انهيار الآبار. في بعض الحالات، يتم حقن المياه في البئر لاستخراج النفط المتبقي بعد فترة الإنتاج الرئيسية. واستخدم ما يقدر بـ ١٣ بليون متر مكعب من المياه لإنتاج النفط على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦. فوفقًا لوكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي عمليات سحب المياه لإنتاج النفط والغاز على مستوى العالم ٨ بليون متر مكعب و ٢ بليون متر مكعب على التوالي في عام ٢٠١٤.

فى حين أن إنتاج النفط والغاز غير التقليدي – أى استخراج النفط من رمال القطران والتكسير الهيدروليكي – أكثر كثافة في استخدام المياه من النفط والغاز التقليديين حيث يستخدم البخار لتقليل لزوجة رمال القطران، مما يجعل الاستخراج أسهل، بينما يتم حقن الماء مع الإضافات الكيميائية في الصخور الصخرية لفتح الشقوق والسماح للنفط والغاز بالهروب إلى السطح. تعود نسبة من هذه المياه المحقونة من مياه الصرف الصحي. يستخدم ما متوسطه خمسة إلى ستة براميل من المياه لكل برميل من النفط الخام المنتج، ولكن الكمية يمكن أن تصل إلى ٣٠ برميلًا. وتتراوح كمية المياه المحقونة

المطلوبة للتكسير من ثمانية ملايين لتر إلى ٣٠ مليون لتر لكل بئر، كما أن توافر المياه يشكل عائقا أمام التكسير في بعض البلدان.

وبالنظر لمرحلة الإنتاج والتكرير، سنرى أيضاً أن لها أضرار سلبية على المياه حيث أنه عندما يتم تكرير النفط الخام، يتم استخدام الماء للبخار كمدخل لعملية التكرير، لغسل المواد والمعدات، وللتبريد. تصبح هذه المياه ملوثة بالكبريت والأمونيا، وتتطلب المعالجة قبل الاستخدام الإضافي. مياه التبريد هي أكبر استخدام للمياه أثناء تكرير النفط: هناك حاجة إلى ثلاثة أو أربعة لترات من الماء لكل لتر من النفط الخام. ففي الولايات المتحدة، يتطلب تكرير النفط ٤–٨ ملايين متر مكعب من المياه يوميًا – أي ما يعادل استهلاك المياه لمليوني إلى ثلاثة ملايين أسرة أمريكية.

يؤدى استخراج النفط إلى تلوث المياة أيضاً حيث أنه من المفترض أن يتم التقاط سوائل الحفر المحقونة في الآبار للتشحيم – المعروفة باسم «الطين» – في حفر مبطنة للتخلص منها. ومع ذلك، غالبًا ما تتسرب وتتناثر حول مواقع الحفر.

ومن منظور إنسانى وحقوقى، سنستنتج أن التنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما يتطلب تغييراً في استخدام الأراضي ويستلزم حصول شركات النفط والغاز على الأراضي. ويمكن أن تؤدي التغييرات في إمكانية الحصول على الأراضي الزراعية أو المراعي وتشريد الأسر إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. يمكن أن يحدث انتهاك الحقوق عندما يتم التفاوض على حيازة الأراضي بشكل غير صحيح، أو عندما يكون التعويض غير كافٍ. وفي بعض الحالات، يكون التعويض غير قادر على التخفيف من أثر التنمية، على سبيل المثال، حيث تكون الحقوق في شغل الأراضي واستخدامها تقليدية وحيث تُستثمر الأرض بقيمة ثقافية أو روحية ويؤثر مصادرتها على الحق في حياة ثقافية.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

يشكل التنقيب عن النفط والغاز والحفر أيضًا تهديدًا مباشرًا لعدد من المناطق ذات التنوع البيولوجي بشكل استثنائي، بما في ذلك الغابات المطيرة في الأمازون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والبيئات البحرية مثل الحاجز المرجاني في بليز.

ومن المعروف أن شركات النفط والغاز تحجب المعلومات عن الجمهور. وقد أدى عدم كفاية التشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة بعملياتها، أو العمليات المخطط لها، إلى انتهاك الحق في المشاركة في صنع القرار. كما ينتهك الفساد المرتبط بصناعة النفط والغاز حقوق الإنسان الإجرائية، فيتأثر الحق في الانتصاف بالحصول على المعلومات، وأوجه عدم المساواة بين الموارد المتاحة لشركات النفط والغاز وتلك التي تسعى إلى الانتصاف، وبالطعن المطول في انتهاكات الحقوق.

وبالنسبة للبلدان التى تعتمد على السياحة بشكل كبير فى دخلها، فإن عملية استخراج النفط بقدر ما تعود عليها من فوائد إلا أن لها أضرارها أيضاً، حيث يذهب الصيادون والمتنزهون والعائلات التي تقضي إجازتها إلى البرية لتجربة الطبيعة بكل جمالها ولكن خزانات النفط وأعمدة الطاقة والضواغط الصاخبة والطرق المزدحمة ليست ما يتوقعون رؤيته. يمكن للكثير من الضوضاء أو تلوث الهواء أو المناظر الطبيعية التالفة أن تدمر هروب أي شخص. وعلى صعيد آخر، لا يهرب فقط الأشخاص من ضوضاء استخراج النفط ولكن أيضاً الطيور حيث أن هذه الضوضاء تؤدى إلى تعطيل اتصالات الحيوانات وتكاثرها وتعشيشها. فيمكن لخطوط الكهرباء ومنصات الآبار والأسوار والطرق أيضًا تفتيت العديد من الفصائل عن بعضها البعض.

هذا بجانب تلوث الهواء الناجم عن استخراج وأيضاً استخدام النفط والذى يسمى ب «القاتل غير المرئي» لأنه يمكن أن يؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية وأمراض أخرى وهو

مسؤول عن أكثر من ١٣ في المائة من الوفيات بين الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٤ عامًا أو أكثر في الولايات المتحدة. يمكن أن يؤدي تطوير الوقود الأحفوري أيضًا إلى تسرب المواد السامة إلى التربة ومصادر مياه الشرب، مما يسبب السرطان والعيوب الخلقية وتليف الكبد.

ب. **الآثار السلبية لنقل النفط:**

بعد استخراجه، يتعين على الشركات المنقبة عن النفط أن تنقله سواء داخل الدولة التى استخرجته منها أو عبر الدول. وتتعدد الطرق التى يمكن بها نقل النفط من مكان لآخر مقل نقله عبر أنابيب النفط، عبر السفن فى حاويات، .....وغيرهما. ولكن للأسف لكل من هذه الوسائل أضرار تؤثر على البيئة وعلى حياة السكان عند حدوث تسرب للنفط أثناء نقله كما سيتم تناوله فيما يلى.

يحدث تسرب النفط عندما يتم نقل النفط عن طريق البر (خط الأنابيب والسكك الحديدية والطرق) والبحر. وعندما يحدث هذا التسرب فى الأنهار والبحار والمحيطات يتنتشر النفط على سطح المياه مكوناً طبقة رفيعة سمكها واحد سنتيمتر تمنع دخول الأكسجين عبر المياه للكائنات الحية والنباتات تحت سطح الماء.

تعتبر الانسكابات الناجمة عن الأضرار المتعمدة والعرضية لخطوط الأنابيب، فضلاً عن سوء الصيانة، سببًا مهمًا لتلوث المياه الجوفية والسطحية في نيجيريا. وفي الولايات المتحدة، هناك حوالي ٣٠٠ انسكاب كبير لخط أنابيب سنويًا، بسبب الأضرار والتشغيل غير السليم والتآكل، مما يؤدي إلى تصريف حوالي ١٠٤,٠٠٠ طن سنويًا في المجموع. فتمثل انسكابات النفط فى المياه ١٢٪ من النفط الذي يدخل المحيط (والباقي يأتي من الشحن والمصارف والإغراق المتعمد). فعلى الرغم من التقنيات الحديثة، إلا أنه سيكون هناك دائمًا خطر مرتبط باستخراج النفط والغاز. والدليل على ذلك أنه كان

هناك أكثر من ٩٠٠٠ انسكاب نفطي من خطوط الأنابيب وحدها بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٦ في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فإن الانسكابات من الناقلات تسبب أضرارًا كبيرة وطويلة الأجل للبيئات البحرية والساحلية المحلية بسبب حجم النفط في مكان واحد. وترجع الآثار إلى اختناق الكائنات الحية، وسمية المواد الكيميائية، وتغير النظام الإيكولوجي، والآثار الثانوية للعمليات والمواد الكيميائية المستخدمة في تنظيف الانسكابات. ففى حادث Deepwater Horizon عام ٢٠١٠ حدث انسكاب لبراميل نفطية أدت إلى قتل أكثر من مليون طائر بحرى و٥٠٠٠ من الثدييات البحرية و١٠٠٠ سلحفاة بحرية.

هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية لهذه الانسكابات على صحة السكان الذين يعتمدون على مياه النهر الذى سُكِبَ فيه النفط سواء فى الشرب أو فى زراعة النباتات.

فى الحقيقة عنما يتم نقل النفط عبر الأنابيب، يكون هناك انتهاكات لحقوق الإنسان فى بعض الحلات إذا تم إنشاء هذه الأنابيب على أراضى الفلاحين والسكان الأصليين فى المكان الذي تريد فيه الدولة والشركات المستثمرة إقامة الأنابيب وبالتالى تهجير هؤلاء المواطنين. والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما حدث فى بورما فى منتصف التسعينيات عندما ارتكب الجيش البورمي انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الفلاحين البورميين بينما كان يمهد طرقًا لخطوط الأنابيب ، بما في ذلك النقل القسري ، والعمل القسري ، والاغتصاب ، والتعذيب ، والقتل.

ج. **<u>الآثار السلبية لاستخدام النفط:</u>**

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من النفط والغاز عندما يتم احتراقها لتوليد الكهرباء أو إنتاج الحرارة أو نقل الطاقة. ويمكن أن تختلف الانبعاثات من استهلاك المنتجات النفطية اختلافاً كبيراً: فغازات البترول المسال تنبعث منها نحو ٣٦٠ كيلوغراماً من ثانى أكسيد الكربون، بينما ينبعث من زيت الوقود الثقيل حوالى ٤٤٠ كيلوغراماً من ثانى أكسيد الكربون.

و ينتج عن المتوسط العالمي لمجموعة المنتجات النفطية المنتجة من برميل مكافئ من النفط الخام في عام ٢٠١٨ حوالي ٤٠٥ كيلوغراماً من ثاني أكسيد الكربون عند الاحتراق. فى حين أنه كانت صناعة النفط والغاز مسؤولة بشكل مباشر وغير مباشر عن أكثر من ٤٠٪ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية في عام ٢٠١٧. وبالتالي، فإن النفط والغاز هما المحرك الرئيسي لتغير المناخ.

وبالنسبة لأضرار تغير المناخ على الإنسان فقد خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى تعميق الفقر الحالي وتفاقم أوجه عدم المساواة، خاصة بالنسبة للأشخاص المحرومين أو المستضعفين بالفعل بسبب نوع جنسهم وسنهم وعرقهم وطبقتهم وأهليتهم. ويقدر البنك الدولي أنه بدون تدابير لحماية الأسر الفقيرة من آثاره، يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص إضافي يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠.

يمكن أن يؤدي الاحترار العالمي بمقدار ٢ درجة إلي ٣ درجة مئوية لزيادة عدد الأشخاص المعرضين للملاريا بمقدار ١٥٠ مليون شخص لأنه سيؤدي درجات الحرارة المرتفعة وندرة المياه أيضًا إلى منع النظافة والصرف الصحي، مما يزيد من مسببات مرض الملاريا والأمراض الأخرى، حيث يمكن أن يصبح تفشي البلهارسيا والكوليرا أكثر تواترًا ويمكن أن يزداد عبء الإسهال بنسبة ١٠٪، مع كون

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الأطفال الأكثر ضعفًا. وتدفع نفقات الرعاية الصحية بالفعل أكثر من ١٠٠ مليون شخص إلى الفقر كل عام، ولكن من المرجح أن يتصاعد هذا الرقم مع تغير المناخ.

ثالثاً: التصدى لأضرار النفط:

بدأت الحركات المناهضة والمعاهدات المحددة لاستخدام النفط كمصدر رئيسي فى معظم الصناعات منذ زمن ويمكن ذكر عدة أمثلة لهذه الحركات والمعاهدات والتى تحاول أن تحد من استخدام النفط والتوعية بآثاره السلبية بهدف العيش فى بيئة أكثر أمناً.

١. **الأمم المتحدة:**

هناك عدة جهود عديدة من قبل الأمم المتحدة فى مختلف المحافل للتصدى لكثرة استخدام النفط بل والعمل على إنهاء استخدامه نهائياً. فعلى سبيل المثال قام الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بمهاجمة محاولات صناعة النفط والغاز لتبرير توسع الوقود الأحفوري باستخدام تكنولوجيا التقاط الكربون باعتبارها «مقترحات لتصبح أكثر كفاءة في تدمير الكواكب». وأشار جوتيريس إلى أنه مقابل كل دولار تنفقه الصناعة على التنقيب عن النفط والغاز والتنقيب عنهما، فإن ٤ درجات مئوية فقط تذهب إلى الطاقة النظيفة واحتجاز الكربون معًا. وقال «تداول المستقبل بثلاثين قطعة من الفضة أمر غير أخلاقي».

٢. **Stop EACOP:**

تتمركز هذه الحركة فى أوغندا حيث تنادى بايقاف استخراج النفط من البلاد والذي يتم بواسطة شركة توتال إنرجيز Total Energies الفرنسية والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحرى China National Offshore Oil Corporation بهدف نقل النفط المنتج من حقول النفط في بحيرة ألبرت

الأوغندية إلى ميناء تانغا في تنزانيا حيث سيتم بيع النفط إلى الأسواق العالمية. وستتم تلك العملية تحت مسمى The East African Crude Oil Pipeline Project (EACOP) لذا فإن الحركة تدعى ب Stop EACOP.

وتدعى الحركة أن المشروع يهدد بتشريد آلاف العائلات والمزارعين من أراضيهم، ويشكل مخاطر كبيرة على موارد المياه والأراضي الرطبة في كل من أوغندا وتنزانيا – بما في ذلك حوض بحيرة فيكتوريا، الذي يعتمد عليه أكثر من ٤٠ مليون شخص في مياه الشرب وإنتاج الغذاء، وسيمزق خط الأنابيب العديد من النقاط الساخنة الحساسة للتنوع البيولوجي، ويخاطر بتدهور العديد من المحميات الطبيعية بشكل كبير للحفاظ على أنواع الأفيال والأسود والشمبانزي المهددة. و ستزيد ذلك المشروع من شدة حالة الطوارئ المناخية العالمية من خلال نقل النفط الذي سيولد أكثر من ٣٤ مليون طن من انبعاثات الكربون كل عام.

وعلى إثر ذلك قامت العديد من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية فى أوغندا بالدفاع عن مطالب حركة Stop EACOP بهدف تلافى الأضرار السالف ذكرها. ولكن من الجدير بالذكر أن الحكومة الأوغندية وبسبب خوفها من هروب المستثمرين وضياع المكاسب المالية التى يمكن أن يحققها هذا المشروع، قامت بالتصدى لهؤلاء الحقوقيين ومنعهم من المطالبة بحقوقهم بل والتعرض لهم وحبسهم، حيث أفادت هذه المنظمات غير الحكومية أن أكثر من ٣٠ من المدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة قد اعتقلتهم الشرطة الأوغندية في العام الماضي بسبب حملتهم لوقف EACOP لتقديم المشورة الاقتصادية أو القانونية للمجتمعات المتضررة. في كثير من الحالات، تم احتجاز المدافعين لأكثر من

٤٨ ساعة أطول من المسموح به قانونًا قبل إطلاق سراحهم. كما تم احتجاز المدافعين خارج الأماكن المسموح بها قانونًا ولم يتمكنوا من الاتصال بأقاربهم أو منظماتهم.

وتلقى تلك الحركة دعماً واسعاً سواء داخلياً أو خارجياً، فنرى أن البرلمان الأوروبي فى سبتمبر ٢٠٢٢ قام بنشر اقتراح مشترك لاتخاذ قرار بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في أوغندا وتنزانيا المرتبطة بالاستثمارات في مشاريع الوقود الأحفوري. وآخر تلك المظاهرات المحلية كانت فى أوغندا بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٢٣ حيث قام عدد من المتظاهرين بالتظاهر سلمياً أمام مبنى البرلمان الأوغندى.

٣. Just Stop Oil:

تم تأسيس هذه الحركة فى ٢٠٢٢ فى بريطانيا كحركة سلمية هدفها هو الضغط على الحكومة البريطانية لوقف التراخيص الجديدة للتنقيب عن النفط والوقود الأحفوري في المملكة المتحدة حيث تخطط الحكومة لترخيص أكثر من ١٠٠ مشروع نفط وغاز جديد بحلول عام ٢٠٢٥. وتتعدد أشكال الاحتجاج بواسطة هذه الحركة من المظاهرات عن طريق "المشي البطئ" فى شوارع بريطانيا، اعتراض بعض المباريات وآخرها مباراتين فى بطولة ويمبلدون للتنس، وتسلق الكبارى ورفع العلم الخاص بالحركة، ..... إلى آخره.

٤. معاهدة عدم انتشار الوقود الأحفورى:

فى الحقيقة هناك العديد من الأشخاص والمنظمات الذين يناشدون الدول بإنشاء "معاهدة عدم انتشار الوقود الأحفورى" لما له من أضرار عدة ليس على الأجيال الحاضرة فقط ولكن أيضاً على الأجيال القادمة. ومن ضمن المنادين بإنشاء مثل تلك المعاهدة: المنظمة العالمية لحقوق الإنسان والاتحاد العالمى لجمعيات الصحة العامة. حيث قال المدير العام لمنظمة الصحة

العالمية الدكتور تيدروس أدهانوم غيبريسوس في بيان أن "الإدمان الحديث على الوقود الأحفوري ليس مجرد عمل تخريب بيئي. من المنظور الصحي، إنه عمل من أعمال التخريب الذاتي."

وبجانب النداءات لتلك المعاهدة، ركز الكثيرون على عدم فاعلية اتافقية باريس لتغير المناخ لأنها لم تذكر كلمة "نفط" أو "غاز طبيعي" أو "وقود أحفورى" لذا فإنها غير كافية للحد من تغير المناخ عن طريق منع أو تقليل النفط والوقود الأحفورى.

٥. **ميثاق جلاسكو:**

تم الاتفاق على ذلك الميثاق فى جلاسكو باسكتلاندا عام ٢٠٢١ بعد الانتهاء من أحداث مؤتمر COP26 والذى وافق عليه جميع الدول المشتركة فى المؤتمر وقد بلغ عددهم ١٩٧ دولة. ومن أهم النقاط التى نص عليها هذا الميثاق هو "التخفيض التدريجي" لاستخدام الوقود الأحفورى وبالتالى النفط. وبالرغم من أنه كان من المقرر النص على "التخلصالتدريجي" بدلا من "التخفيض التدريجي" للوقود الأحفورى لولا تدخل الهند فى آخر لحظة. إلا أن هذه العبارة هى الأولى فى تاريخ المعاهدات والاتفقات لعالمية للنص على شئ يخص الوقود الأحفورى والاعتراف بآثاره السلبية ومحاولةالعمل على "تخفيضه".

٦. **تحالف ما وراء النفط والغاز:**

في COP26 في جلاسكو، أعلنت ١١ حكومة وطنية ودون وطنية بقيادة كوستاريكا والدنمارك عن إطلاق تحالف ما وراء النفط والغاز .(BOGA) حيث يسعى التحالف إلى تحقيق انتقال منظم وعادل بعيدًا عن إنتاج النفط والغاز. تم تصميم هذا التحالف للعمل على تحديد تاريخ

نهائي للتنقيب عن النفط والغاز واستخراجهما وتقليص الترخيص الجديد أو اتخاذ تدابير مهمة أخرى تساهم في الهدف المشترك المتمثل في مواءمة إنتاج النفط والغاز مع أهداف اتفاقية باريس و الوفاء بالتزامها بالتخلص التدريجي المنظم من إنتاج النفط والغاز. وكان من بين الأعضاء الذين أُعلن عن إطلاقهم في ١١ نوفمبر أيرلندا والدانمرك والسويد وغرينلاند وفرنسا وكوستاريكا وكيبيك وويلز كأعضاء أساسيين ؛ وكاليفورنيا ونيوزيلندا والبرتغال كأعضاء منتسبين.

رابعاً: كيفية حماية حقوق الإنسان فى ظل وجود النفط:

يعد النفط من مصادر الطاقة الغير متجددة والتى فى نفس الوقت لها تأثير سلبي على البيئة وحقوق الإنسان كما أوضحنا سابقاً. ومن أجل حماية الإنسان من أضرا النفط المتعددة هذه يجب على الشركات التى تعمل على استخراج النفط أن تأخذ فى اعتبارها حقوق الشعوب التى من الممكن أن تتضرر من استخراج ونقل واستخدام النفط مثل أن يكون للشركة خطة واضحة طويلة الأمد لحماية حقوق الإنسان فيما يعرف ب"ممارسات التأهب" التي تدعم الشركات في منع انتهاكات حقوق الإنسان وتشمل:

- ✓ الخبرات النظامية (التركيز على الحلول التي تستجيب بشكل خاص للسياق المحلي) ،
- ✓ والاستيعاب (تضمين الأهداف الاجتماعية على نطاق أوسع في الشركة) ،
- ✓ والمشاركة العالمية (المشاركة في المبادرات العالمية لأصحاب المصلحة المتعددين – مع الحكومات أو المنظمات غير الحكومية)..

ولكن ذلك الحل من الممكن اعتباره "مسكناً" غير دائم للمشاكل التى يعانى منها العالم أجمع فيما يخص النفط. حيث وجد تقرير حديث صادر عن مركز تيندال بجامعة مانشستر أن الدول الغنية بحاجة إلى

الأشراف المصرى لحقوق الإنسان والتنمية

التخلص التدريجي من جميع إنتاج النفط والغاز بحلول عام ٢٠٣٤، والبلدان الفقيرة بحلول عام ٢٠٥٠، للبقاء على المسار الصحيح مع هدف ١,٥ درجة مئوية الذى وضعته الأمم المتحدة والمنظمات العالمية المهتمة بالبيئة وحقوق الإنسان.

لذا فإنه من الضرورى استبدال النفط بمصادر أخرى لا تسبب أذى للإنسان ولا تمس حقوقه مثل:

١. **الطاقة الشمسية والكهروضوئية:** فوفقًا لوكالة الطاقة الدولية، تعد الطاقة الشمسية واحدة من التقنيات القليلة التي تسير حاليًا على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف المناخ العالمية. ليست البيئة فقط هي التي ستستفيد، ولكن الاقتصادات أيضًا: ففي غالبية البلدان، تعد الطاقة الشمسية الكهروضوئية جنبًا إلى جنب مع الرياح البرية، أكثر الطرق رخيصة لإدخال محطات جديدة لتوليد الكهرباء.
٢. **الوقود الحيوى:** حيث يتم زراعة أنواع معينة من النباتات خصيصا لاستخدامها في مجال الوقود الحيوي، ومنها الذرة وفول الصويا في الولايات المتحدة الأميركية، وقصب السكر في البرازيل، وزيت النخيل في شرق آسيا. وينقسم الوقود الحيوي إلى نوعين: الإيثانول الحيوي و الديزل الحيوي، وكلاهما لا ينتج غازات دفيئة تؤثر على المناخ والاحتباس الحرارى.
٣. **الهيدروجين:** يتم استخدام تقنيات مبتكرة تعتمد على استخدام غاز الهيدروجين كوسيط في الطاقة المستهلكة مثل تقنية خلية الوقود (Fuel cell). وتستخدم هذه التقنية حاليا الجازولين لإنتاج الهيدروجين. ولا تزال تكاليف هذه التقنية مرتفعة بالمقارنة مع الاستخدام المباشر للوقود المنتج من النفط.
٤. **طاقة الرياح:** طاقة الرياح مستخرجة من الطاقة الحركية للرياح باستخدام توربينات الرياح الكبيرة الموجودة على اليابسة أو في البحر أو المياه العذبة. تستخدم طاقة الرياح منذ آلاف السنين، غير أن

الإتحاد المصرى لحقوق الإنسان والبيئة

تكنولوجيات طاقة الرياح البرية والبحرية قد تطورت خلال السنوات القليلة الماضية لإنتاج أكبر حجم من الكهرباء باستخدام توربينات أطول وأقطار دوارة أكبر.

خامساً: جهود مصر فى الحد من مخاطر النفط:

تسعى الدولة المصرية بشتى الطرق لحماية حقوق المواطنين المصريين والتصدى لكل ما يشكل خطر عليهم، لذا فإن الدولة المصرية تتجه بخطى سريعة نحو الاقتصاد الأخضر وإحلال الوقود الأحفورى ببدائل أخرى لا تضر المواطنين من جهة وتحقق العائد الاقتصادى المرجو من جهة أخرى. وذلك لا يدل على النسبة الكبيرة التى تساهم بها مصر فى الانبعاثات العالمية حيث أنها تساهم فقط بنسبة ٠,٦%. وعلى الرغم من ذلك إلا أن مصر تعد من أكثر الدول المهددة بسبب التأثيرات السلبية لتغير المناخ على كافة القطاعات، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وتغلغل المياه المالحة وفقدان الأراضي الخصبة وتأثر الإنتاجية الزراعية، والظواهر الجوية الجامحة (شدة الحرارة، البرودة، الفيضانات، الثلوج والعواصف المطيرة)، وتأثر تدفق مياه النيل بالإضافة إلى التأثيرات الصحية.

ومن أمثلة جهود الدولة المصرية ما يلى:

١. الهيدروجين الأخضر: بدأت مصر الدخول فى سوق إنتاج الهيدروجين الأخضر لتوليد الطاقة، لتكون ضمن الدول الأوائل عالمياً فى الاعتماد على ذلك النوع من الطاقة، كما أنها تستهدف التصدير أيضاً، وذلك بعد أن حدّثت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة استراتيجية الطاقة فى مصر لتشمل الهيدروجين الأخضر .

٢. مشروع بنبان للطاقة الشمسية: وتدعم محطة بنبان للطاقة الشمسية تنفيذ الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة: طاقة نظيفة بأسعار معقولة، فضلا عن الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو

الإتحاد المصري لحقوق الإنسان والتنمية

الاقتصاد، والهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف، ويعمل المشروع على الحد من انبعاث ملايين الأطنان من الغازات التي تتسبب في الاحتباس الحراري، كما يعمل على خلق الوظائف، ويعزز نمو الاقتصاد المصري .

٣. استضافة مؤتمر المناخ العالمى COP27 بشرم الشيخ عام ٢٠٢٢. وتدل هذه الاستضافة على حرص مصر الدؤوب على تداول قضايا المناخ والمتضررين منها وبالتالى حل هذه المشكلة عن طريق تقليل الانبعاثات الدفيئة التى تؤدى لظاهرة الاحتباس الحرارى. وبالفعل فى يوم ١٩ نوفمبر ووسط مناقشات المؤتمر توصلت الدول المشتركة لاتفاق بشأن نتيجة أنشأت آلية تمويل لتعويض المتضررين عن "الخسائر والأضرار" الناجمة عن الكوارث التي يسببها المناخ.

٤. المحطات النووية والشمسية: حيث سمحت مصر لشركة روساتوم، شركة الطاقة النووية الروسية المملوكة للدولة، ببناء محطة نووية في بلدة الضبعة بمحافظة مطروح. أشارت الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ إلى الطاقة النووية كمصدر بديل للوقود الأحفوري على الرغم من تأثيرها البيئي الضار وتكلفتها المالية العالية بالنسبة لمحطات الغاز الطبيعي أو مزارع الرياح أو محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنفس السعة. بالإضافة لعدد من محطات الطاقة الشمسية مثل محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية، ومحطة طاقة رياح جبل الزيت، ومحطة رأس غارب لطاقة الرياح،..... إلخ.

٥. الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية حتى عام ٢٠٥٠: والتى تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطن المصري، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية، مع تعزيز ريادة مصر على الصعيد الدولي في مجال تغير المناخ.

٦. استراتيجية الطاقة المستدامة: والتي تستهدف زيادة مساهمة الطاقة الجديدة والمتجددة؛ حيث تستهدف الدولة تركيب قدرات إضافية لتوليد الطاقة المتجددة للوصول لهدف مساهمة الطاقة المتجددة بنسبة ٢٩% بحلول عام ٢٠٣٠، و٤٢% بحلول عام ٢٠٣٥ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من خلال تبني مزيج طاقة ١٤,٦% رياح، ١١,٨% شمسية كهروضوئية، ٧,٦% مركزات طاقة شمسية، و٣,٢% طاقة كهرومائية وإحلال محطات الفحم واستبدال المحطات الحرارية منخفضة الكفاءة.

سادساً: الخاتمة:

تعتبر صناعات النفط والتعدين والغاز أساسية لاقتصادات العديد من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تؤدي هذه الصناعات إلى مشاكل خطيرة في مجال حقوق الإنسان بحيث يمكن أن تدمر المجتمعات الضعيفة. أصبحت شركات النفط المسؤولة نشطة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة في فهم ومعالجة مجموعة قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بعملياتها. إنهم يدركون أنه يمكنهم التأثير بشكل إيجابي وسلبي على موظفيهم أو العمال في سلاسل التوريد الخاصة بهم أو المجتمعات المحيطة بعملياتهم. من ناحية أخرى، حيث لا تولي شركات النفط اهتمامًا كافيًا لحقوق الإنسان، يمكن أن يكون لها بالفعل آثار سلبية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تكاليف حقيقية جدا للأفراد الذين تتأثر حقوقهم. لذا فى ذلك التقرير تم تناول الأضرار الواقعة على المواطنين ولعمال المتضررين من النفط وكيفية معالجتها.

الائتلاف المصري لحقوق الإنسان والتنمية